2022
الميزانية
العامة للدولة

دليل الميزانية العامة للدولة
للسنة المالية 2022م

2022

الميزانية
العامة للدولة

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثـم بن طـارق

» سنحرص على توجيه مواردنا المالية التوجيه الأمثل بما يضمن خفض المديونية وزيادة الدخل، وسنوجه الحكومة بكافة قطاعاتها لانتهاج إدارة كفؤة وفاعلة تضع تحقيق التوازن المالي وتعزيز التنويع الاقتصادي واستدامة الاقتصاد الوطني في أعلى سلم أولوياته «

فهرس المحتويات

المصطلحات والمفاهيم	9
الملخص التنفيذي	13
التطورات الاقتصادية والمالية	15
الأداء المالي للميزانية العامــة للدولة للسنــة الماليــة 2021م	22
أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية التي تحققت في عام 2021م	37
الميزانية العامة للدولة المعتمدة لعام 2022م	40
الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة	60
أبرز التوجهات الحكومية لعام 2022م	62

المقدمة

يستعرض دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية العالمية والمحلية لعام 2021م، وأهم ملامح وتقديرات الميزانية العامة للدولة المعتمدة لعام 2022م؛ وذلك في ضوء صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (2022/1م) بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م. حيث تم إعداد تقديرات الميزانية في ظل استمرار التحديات المالية والاقتصادية الناتجة عن انتشار متحورات فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستمرار تقلبات أسعار النفط العالمية.

كلمة الوزير

إن الاقتصاد الوطني مر خلال السنوات الأخيرة بتحديات مالية متتالية يأتي في مقدمتها تراجع أسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب العالمي، وارتفاع معدل الدين العام إلى مستويات قياسية، إضافة إلى التداعيات الناجمة عن انتشار جائحة فيروس كورونا، وتأثير كل ذلك على الجدارة الائتمانية لسلطنة عمان وارتفاع كلفة الاقتراض.

وتشير البيانات الأولية بأن الميزانية العامة للدولة لعام 2021م تتجه إلى تحقيق أقل عجز سنوي منذ عام 2014م على الرغم من التذبذب في أسعار النفط خلال الفترات الماضية، وجاء هذا نتيجة للجهود التي تبذلها الحكومة عبر التزامها بالخطة المالية متوسطة المدى في جانبي الإيرادات والإنفاق من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية بزيادة ثقة المقرضين ومؤسسات التصنيف الائتماني.

وبناء على ما يتطلبه الوضع الراهن من ضرورة اتخاذ كافة الاحتياطات والإجراءات الاحترازية اللازمة، فقد تم إعداد مشروع ميزانية هذا العام 2022م بما ينسجم مع أهداف ومرتكزات خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) التي تمثل الخطة الأولى ضمن الرؤية الوطنية (عمان 2040) الهادفة إلى تحقيق الاستدامة المالية وتحفيز قطاعات التنويع الاقتصادي.

الجدير بالذكر، أن أداء قطاع الطاقة العالمي يشهد خلال الفترة الحالية تذبذباً ملحوظاً، ويأتي ذلك إنعكاساً لتعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع الطلب بعد الركود الذي تعرض له الاقتصاد خلال الفترة الماضية، وفي المقابل لا يزال القلق من تأثيرات متحور فيروس كورونا المستجد.

وبذلك فإنه من غير المؤكد استمرار الأسعار في مستوياتها المرتفعة نظراً للتقلبات المستمرة التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية وتأثرها السريع بالعوامل السياسية الدولية، والإجراءات الصحية.

عليه، ومن مبدأ التحوط المتبع في السياسة المالية، فقد تم احتساب الإيرادات النفطية على أساس متوسط سعر (50) دولار أمريكي للبرميل.

ولا شك أن الحفاظ على مستوى الإنفاق في الخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية كان من أهم الاعتبارات عند إعداد تقديرات الإنفاق العام، بالإضافة إلى الإجراءات والأدوات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال والتوسع في مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.

كما أنه في حال ارتفاع أسعار النفط عن السعر المعتمد في الموازنة ستكون الأولوية باستغلال العوائد الإضافية لتخفيض العجز وسداد أقساط القروض.

راجين التوفيق من الله لما فيه خير ورفاه وطننا سلطنة عُمان في ظل القيادة الرشيدة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه ..

سلطان بن سالم الحبسي

وزيــر الماليـــة

المصطلحات و المفاهيم

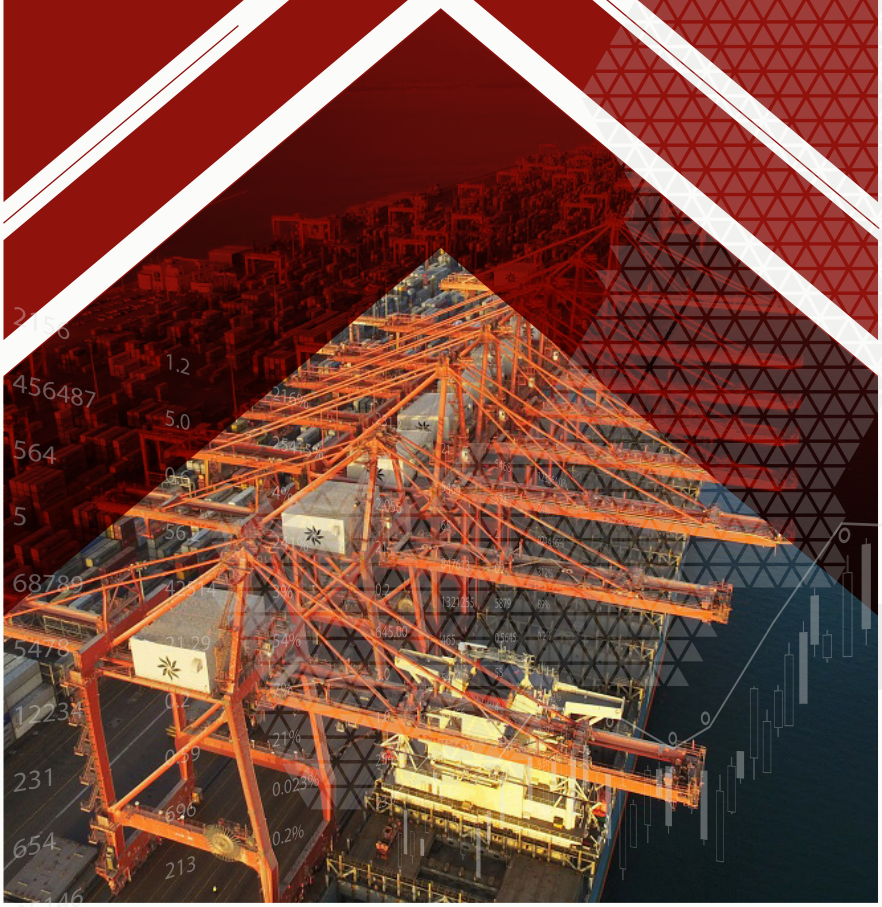

المصطلحات والمفاهيم

- **رؤية عُمان 2040:** هي المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عمان خلال الفترة من 2021- 2040م.

- **خطة التنمية الخمسيّة العاشرة:** خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال خمس سنوات (2021-2025م) في إطار الرؤية الوطنية «عُمان 2040»، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

- **خطة التوازن المالي:** خطة حكومية متوسطة المدى (2020-2024م) تتضمن مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة للوصول بالوضع المالي في السلطنة إلى مستويات الاستدامة المالية مع الحفاظ على جاذبية السلطنة للاستثمار.

- **الميزانية العامة للدولة:** هي وثيقة تُعدها الحكومة سنوياً وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة للإيرادات و الإنفاق العام للدولة خلال سنة مالية قادمة.

- **الإنفاق:** كل ما يتم إنفاقه من قبل الوحدات الحكومية المدنية والعسكرية بهدف تقديم الخدمات العامة في مختلف القطاعات.

- **النفقات الرأسمالية:** النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأموال والأصول الثابتة.

- **النفقات الجارية:** النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

- **النفقات الإنمائية:** النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة.

- **الإيرادات:** المبالغ التي تتحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

- **الإيرادات الجارية:** تشمل الإيرادات الضريبية وغير ضريبية .

- **الإيرادات الضريبية:** هي الإيرادات المحصلة من ضرائب الدخل على الشركات، والضرائب الجمركية .

- **الإيرادات غير الضريبية:** أرباح الاستثمارات الحكومية في الأسهم، وحصص رأس المال، وفائض الهيئات العامة، وإيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات ورسوم الهجرة والجوازات والغرامات والجزاءات .

- **الإيرادات الرأسمالية:** هي الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي والعقارات الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع مساكن اجتماعية ومباني حكومية، والإيرادات المحصلة من قروض الإسكان الميسرة.

- **الاستردادات المالية:** وهي استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها داخل وخارج الدولة .

- **الدين العام:** الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل:

- **السندات:** أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاقتراض من قبل المستثمرين مقابل معدل فائدة.

- **الصكوك:** أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة معينة.

- **عجز الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون معدل الإنفاق أعلى من معدل الإيرادات.

- **فائض الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون معدل الإيرادات أعلى من معدل الإنفاق.

- **الحساب الختامي:** بيان عن الإيرادات والإنفاق الفعلي للدولة عن السنة المالية المنتهية.

- **الميزان التجاري:** الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة محددة، وكلما ارتفعت قيمته عن الصفر دل ذلك على أن الصادرات أكثر من الواردات.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر وتطبق نسبة (10٪) أو أكثر في ملكية الحقوق حتى يمكن وصف الاستثمار على أنه استثمار أجنبي مباشر.

- **التضخم:** مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوباً إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس.

- **ضريبة القيمة المضافة:** ضريبة غير مباشرة على السلع والخدمات وتُفرض على القيمة المضافة للعمليات التجارية، أي الفرق بين الثمن النهائي للسلعة أو الخدمة وتكلفة مدخلات المواد والخدمات الداخلية.

- **الضريبة الانتقائية:** الضريبة التي تفرض بنسب متفاوتة على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة.

- **التصنيف الائتماني:** تقييم تجريه بعض الوكالات التجارية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة بناءً على مؤشراتها المالية والاقتصادية والقدرة على سداد ديونها.

- **دليل تسعير الخدمات الحكومية:** نهج موحد وشفاف لتحديد الأسعار المناسبة للخدمات الحكومية ، مؤطرة بمنهجية واضحة من الأسس والمعايير لتحقيق التوازن بين أسعار الخدمات وتكلفة تقديمها وجودتها و تنافسيتها .

- **الاستدامة المالية:** قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى المتوسط والطويل وتوفير كافة المتطلبات والموارد من خلال تنويع الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق والسيطرة على عجز الميزانية.

- **الاحتياطيات المالية:** مجموع الأموال الناتجة من فائض الميزانية خلال السنوات إلى جانب الأرباح من استثمار تلك الأموال.

الملخص التنفيذي

تم إعداد الميزانية العامة للدولة لعام 2022م بما ينسجم مع أهداف الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025م) ورؤية عمان 2040.

تضم الميزانية كافة الإجراءات الحكومية التي باركها مولانا جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - الرامية إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتخفيض الإنفاق العام للوصول إلى الاستدامة المالية للدولة، من أجل تمكين الاقتصاد الوطني من الاستمرار في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، وإنجاز برامج التنويع الاقتصادي، ومستهدفات جذب الاستثمار وتمكين القطاع الخاص للقيام بدوره الرئيسي والفاعل في إدارة عجلة الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

ونتيجة للإجراءات المتخذة، فإنه من المتوقع أن ينخفض الإنفاق الحكومي في عام 2022م بنحو (0.3%) ليبلغ (12.13) مليار ريال عُماني مقارنة بنتائج الإنفاق الأولية لميزانية عام 2021م والبالغة (12.17) مليار ريال عماني.

وفي جانب الإيرادات فقد تم احتساب متوسط سعر النفط في ميزانية عام 2022م بـ (50) دولار أمريكي للبرميل، وهو ما ينسجم مع مبدأ التحوط في تحديد سعر النفط لمواجهة أي تذبذب في الأسعار. حيث من المتوقع أن تنخفض إجمالي الإيرادات الحكومية خلال عام 2022م بنسبة (3.3%) لتبلغ (10.58) مليار ريال عُماني مقارنة مع النتائج الأولية لإيرادات ميزانية عام 2021م. وعليه، فمن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية العامة للدولة لعام 2022م نحو (1.55) مليار ريال عماني، أي بنسبة (15%) من إجمالي الإيرادات و(5%) من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المخطط أن يتم تمويل (74%) من العجز عن طريق الاقتراض الخارجي والداخلي والمقدر بـ (1.15) مليار ريال عُماني وتمويل باقي العجز والمقدر بنحو (400) مليون ريال عبر السحب من الاحتياطيات.

وتستهدف الحكومة خلال هذا العام 2022م تحقيق معدل نمو في الاقتصاد الوطني بنحو (2.5%) بالأسعار الثابتة.

التطورات الاقتصادية والماليــة

الاقتصاد العالمي

أشار صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2021م، إلى أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموًا بنسبة (5.9%) في عام 2021م، و(4.9%) في عام 2022م، أي بمعدل (0.1%) أقل من النمو المتوقع في تقرير شهر يوليو 2021م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى انقطاع الإمدادات، وبطء النمو الاقتصادي للدول النامية منخفضة الدخل، الناتج عن تفشي جائحة كورونا ومخاطر ظهور سلالات متحورة جديدة وصعوبة السيطرة عليها في تلك الدول.

وتشير توقعات ما بعد عام 2022م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنحو (3.3%) في المدى المتوسط، كما يتوقع أن يتجاوز نمو الاقتصادات المتقدمة مرحلة ما قبل الجائحة. ومن جانب آخر، أدى بطء توزيع اللقاحات وتغطية الفئات المستهدفة في الدول النامية، إلى تباطؤ في نمو اقتصاداتها مقارنة بالدول المتقدمة.

1. توقعات النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أشار تقرير البنك الدولي الصادر في أكتوبر 2021م أنه من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو (4.1%) في عامي 2021م و2022م على السواء بعد ما شهده من انكماش حاد في عام 2020م، إذ أحرزت المنطقة تقدماً جيداً منذ بداية عام 2021م، وتشير نتائج النصف الأول من عام 2021م إلى استمرار التعافي تدريجيًا بالرغم من ظهور الموجات الجديدة من تفشي فيروس كورونا، وقد تحسنت الآفاق المتوقعة للاقتصادات المصدرة للنفط في ظل ارتفاع أسعار النفط والتراجع التدريجي من القيود على إنتاجه.

يوضح الرسم البياني أدناه توقعات البنك الدولي لمعدل النمو لاقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية و اقتصادات الأسواق الناشئة خلال الفترة من 2017-2023م:

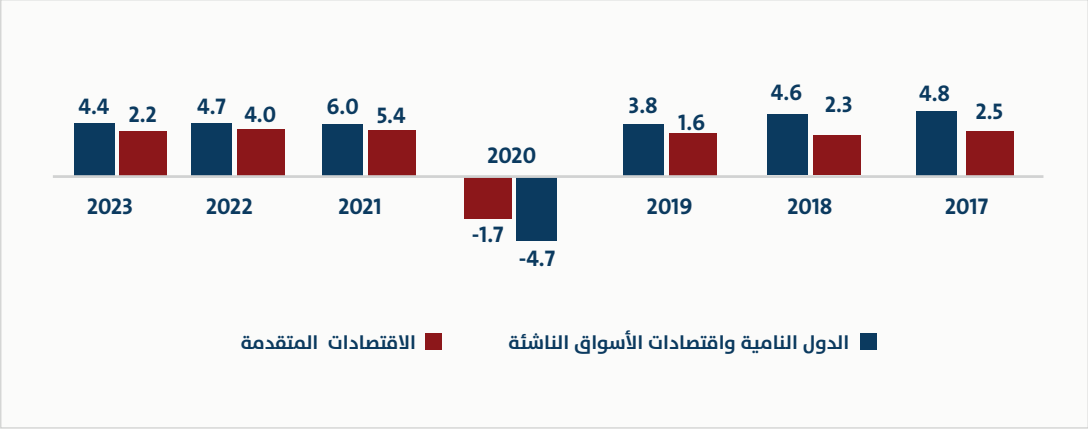

2. توقعات التضخم في العالم:

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره (آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2021م، استمرارية ارتفاع التضخم خلال الأشهر المقبلة قبل أن يعود إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا بحلول منتصف عام 2022م، وإن ظلت مخاطر تسارع التضخم قائمة.

وتشير توقعات الصندوق إلى أن التضخم السنوي في الاقتصادات المتقدمة سيصل إلى الذروة عند متوسط (3.6%) في الأشهر الأخيرة من هذا العام قبل أن يتراجع إلى معدل (2%) في النصف الأول من عام 2021م. وستشهد الأسواق الصاعدة ارتفاع أسرع حتى تصل إلى متوسط (6.8%) في عام 2021م، ثم يتراجع هذا المتوسط إلى (4%).

التطورات الاقتصادية المحلية

أ. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م بنسبة (12.7%) مسجلًا ما قيمته (24,236) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (21,506) مليون ريال عماني بنهاية الربع المماثل من عام 2020م؛ ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع متوسط سعر النفط مقارنة بالربع المماثل من عام 2020م.

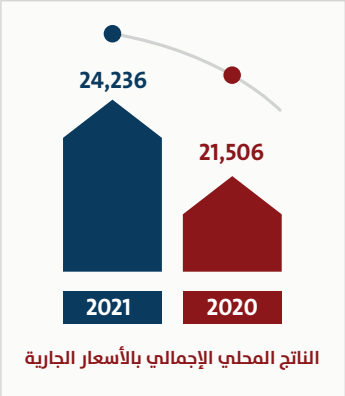

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

وارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م مسجلة نحو (7,405) مليون ريال عماني مقارنة بنحو (5,855) مليون ريال عماني للفترة المماثلة من عام 2020م. وتمثل مساهمة الأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو (31%) بنهاية الربع الثالث من عام 2021م.

وبلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية الربع الثالث من عام 2021م حوالي (17,691) مليون ريال عُماني بزيادة ما نسبته (7.8%) مقارنة بنهاية الربع المماثل من العام السابق؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بنحو (9.1%) والانشطة الخدمية بنحو (7.5%) وأنشطة الزراعة وصيد الأسماك بنحو (4.8%).

ب. توقعات النمو الاقتصادي المحلي

تشير التقديرات الأولية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (13.8%) ليبلغ حتى نهاية 2021م نحو (32) مليار ريال عماني.

وإذ تستهدف الحكومة خلال هذا العام 2022م بأن ينمو الاقتصاد الوطني بنحو (2.5%) بالأسعار الثابتة.

ج. التصنيف الائتماني للسلطنة:

عدلت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية نظرتها المستقبلية لسلطنة عمان خلال عام 2021م إلى مستقرة وإيجابية بعد الانخفاضات المستمرة للتصنيف منذ عام 2014م، **كما هو موضح في البيان أدناه:**

وكالة ستاندرد آند بورز	وكالة فيتش	وكالة موديز
B+ مع نظرة مستقبلية إيجابية	**BB-** مع نظرة مستقبلية مستقرة	**Ba3** مع نظرة مستقبلية مستقرة

رفعت وكالة "فيتش" نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من سلبية إلى مستقرة في تقريرها الصادر في ديسمبر 2021م والإبقاء على تقييم السلطنة الائتماني عند (BB-) وتتوقع الوكالة بأن يتراجع عجز الميزانية العامة للدولة إلى (1.6%) في عام 2022م وأن يرتفع نمو الناتج المحلي لسلطنة عُمان بنحو (3.1%) خلال عام 2022م.

وعدّلت وكالة "ستاندرد آند بورز" في تقريرها الصادر في أكتوبر 2021م نظرتها المستقبلية للسلطنة من مستقرة إلى إيجابية مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند (B+). وتأتي النظرة

المستقبلية الإيجابية وفقاً لسياسات وإجراءات السلطنة في الاستجابة لمعالجة التحديات الاقتصادية والصحية والخطوات التي اتّخذتها في إطار الخطة المالية متوسطة المدى نحو تحسين الأداء المالي واستدامته إلى جانب تحسُّن أسعار النفط وتراجع حدة جائحة "كوفيد- 19"؛ والتي تساهم في خفض العجز المالي والحد من ارتفاع صافي الدين الحكومي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

كما أشارت "ستاندرد آند بورز" في تقريرها إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان مع استمرار جني ثمار الإجراءات المالية المتخذة، وارتفاع نمو النشاط الاقتصادي؛ الذي يؤدي إلى تحسُّن الأداء المالي وخفض صافي الدين الحكومي.

من جانبها رفعت وكالة "موديز" نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من سلبية إلى مستقرة مع التأكيد على التصنيف الائتماني عند Ba3. ويعكس التحسن في النظرة المستقبلية حسب ما أشارت إليه الوكالة في تقريرها في أكتوبر 2021م إلى التراجع الملموس في ضغوطات السيولة النقدية واحتياجات التمويل الخارجي نتيجة لارتفاع أسعار النفط منذ منتصف عام 2020م، إلى جانب استمرار السلطنة في تنفيذ الخطة المالية متوسطة المدى التي ستسهم في تحسين الأداء المالي وانخفاض معدل الدين العام إلى نحو (60%) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2024م.

التجارة الخارجية (الميزان التجاري)

بلغ إجمالي صادرات السلطنة خلال الفترة من يناير - سبتمبر من عام 2021م نحو(12.3) مليار ريال عماني بزيادة نسبتها (42.4%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2020م.

إذ سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعا كبيرا خلال الفترة من يناير إلى نهاية سبتمبر 2021م بنسبة (91%) لتصل إلى (4.2) مليار ريال عماني مقارنة بـ (2.2) مليار ريال عماني خلال الفترة نفسها من عام 2020م .

بينما سجلت الصادرات النفطية حوالي (7) مليار ريال عماني بارتفاع ما نسبته (33.3%) عن مستوياتها خلال الفترة نفسها في عام 2020م.

من جانب آخر بلغ إجمالي الواردات حتى سبتمبر 2021م حوالي (9) مليار ريال عماني بزيادة نسبتها (54.3%) مقارنة مع حجم الواردات خلال الفترة نفسها من عام 2020م وهي الفترة التي شهدت بداية تفشي الجائحة بما أدت إليه من تأثيرات سلبية على حركة التجارة العالمية.

يوضح الرسم البياني أدناه الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة من سبتمبر 2020م إلى سبتمبر 2021م:

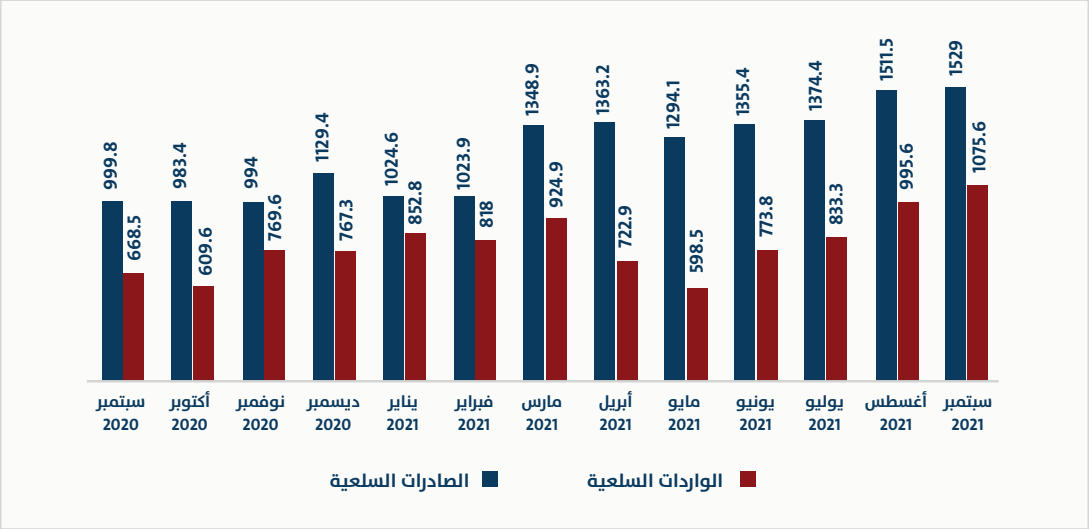

الاحتياطيات النقدية:

ارتفعت الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي العماني من العملة الاجنبية بنسبة (31%) من (14) مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2020م إلى (18) مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2021م.

الأداء المالي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م

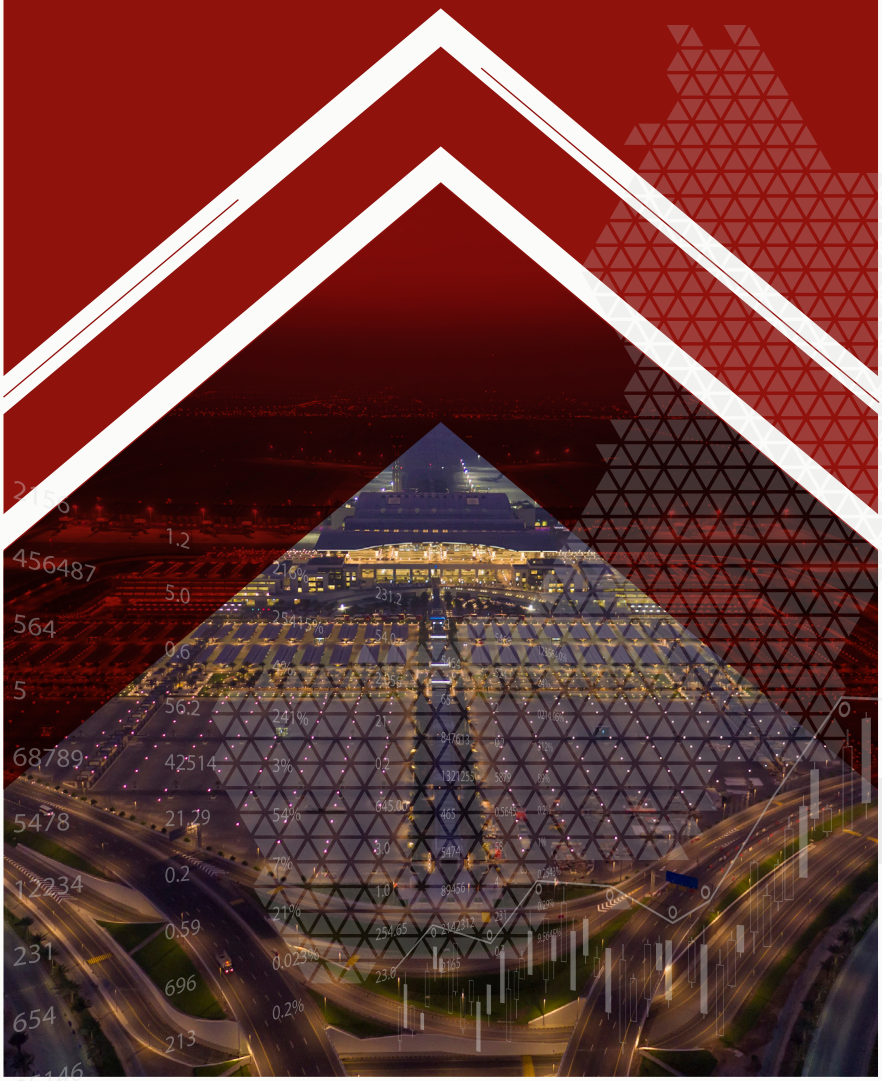

الأداء المالي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م

شهدت النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2021م ارتفاعًا في جانب الإيرادات؛ مما سيؤدي إلى انخفاض معدل العجز مقارنة بما هو معتمد في الميزانية، إذ بلغت جملة الإيرادات المتوقعة نحو (10.9) مليار ريال عُماني مقارنة بـ (8.6) مليار ريال عُماني معتمد في الميزانية أي بنسبة إرتفاع بلغت (27%)، فيما ارتفع الإنفاق إلى نحو (12.2) مليار ريال عُماني بنسبة (12%) مقارنة بالإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م، وقد انخفض العجز المتوقع عما هو معتمد في الميزانية بنحو (1) مليار ريال عُماني أي بنسبة (45%)، ليبلغ نحو (1.2) مليار ريال عُماني في عام 2021م.

أداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2021م (مليون ريال عُماني)**:**

يوضح الجدول التالي النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2021م (مليون ريال عُماني):

البيان	الميزانية المعتمدة	النتائج الأولية	التغيير بين المعتمد والفعلي
متوسط سعر النفط (دولار أمريكي)	45	61	16
متوسط الإنتاج اليومي للنفط (ألف برميل)	960	957	(3)
الإيرادات			
إيرادات النفط	3550	5555	2005
إيرادات الغاز	1870	2628	758
الإيرادات الجارية	3220	2761	(459)
إجمالي الإيرادات العامة	8640	10944	2304
الإنفاق			
مصروفات الدفاع والأمن	2965	2885	(80)
مصروفات الوزارات المدنية	4075	4320	245
مصروفات إنتاج النفط والغاز	780	1767	987
خدمة الدين العام	1200	1070	(130)
المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية	900	1100	200
دعم قطاع الكهرباء	500	550	50
مصروفات أخرى	460	475	15
إجمالي الإنفاق	10880	12167	1287
فائض/ عجز	2240	1223	(1017)

أ. الإيرادات:

شهدت الميزانية العامة للدولة خلال عام 2021م تغيرات ملحوظة في أسعار الطاقة جراء التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط العالمية متجاوزة حاجز (80) دولار للبرميل في شهر نوفمبر 2021م، في حين أدت المخاوف من انتشار متحور فيروس كورونا (أوميكرون) إلى تراجع أسعار النفط بأكثر من (10%) خلال يوم واحد فقط إلا أن الأسعار عاودت في الارتفاع التدريجي، وبشكل عام فإن **البيانات الأولية لأداء الميزانية العامة للدولة لعام 2021م تشير إلى:**

- **ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة (56%)** نتيجة ارتفاع متوسط سعر النفط عن المعتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م.

- **ارتفاع إيرادات الغاز بنسبة (40%)**، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية والتي تؤثر على أسعار الغاز، بالإضافة إلى ارتفاع كميات الغاز الطبيعي المسال المصدرة.

- **انخفاض الإيرادات غير النفطية بنسبة (14%)** نتيجة استمرار تأثيرات جائحة كورونا على الأنشطة التجارية، والإجراءات الحكومية المتخذة لتحفيز القطاع الخاص.

وعلى ضوء ذلك، فإن إجمالي الإيرادات العامة حتى نهاية 2021م بلغت نحو (10.9) مليار ريال عُمان بارتفاع نسبته (27%) عن إجمالي الإيرادات المعتمدة في الميزانية البالغة (8.6) مليار ريال عُماني.

يوضح الرسم التالي تطور الإيرادات خلال الفترة من (2017- 2021م) (مليار ريال عُماني):

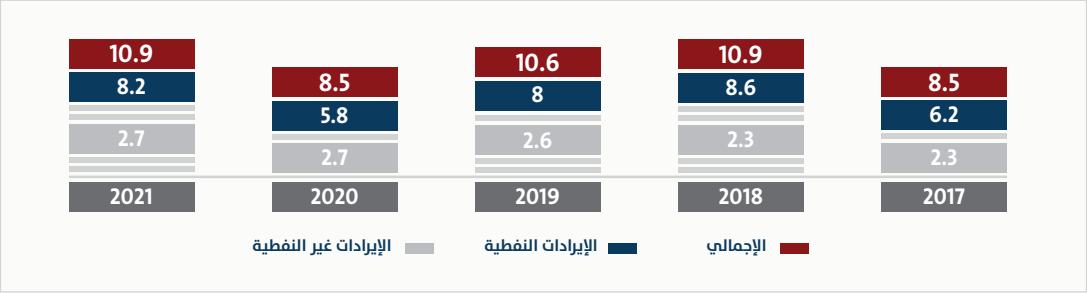

ب. الإنفاق:

ارتفع الإنفاق العام حتى نهاية عام 2021م إلى نحو (12.2) مليار ريال عُماني بنسبة (12%) مقارنة بالإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م البالغ (10.9) مليار ريال عُماني؛ وجاء ذلك لعدة أسباب منها:

- **ارتفاع المصروفات الجارية للوزارات المدنية ووحدات الدفاع والأمن بنسبة (2%).**
- **الاستمرار في مصروفات قطاع النفط والغاز** وذلك حتى تستكمل شركة تنمية طاقة عمان الإجراءات الإدارية والقانونية الإدارة عمليات هذا القطاع.
- **ارتفاع مصروفات المساهمات والنفقات الأخرى بنسبة (7%)** نتيجة تسوية مستحقات دعم المياه عن سنوات سابقة.

يوضح الرسم التالي تطور الإنفاق خلال الفترة من (2017- 2021م) (مليار ريال عُماني):

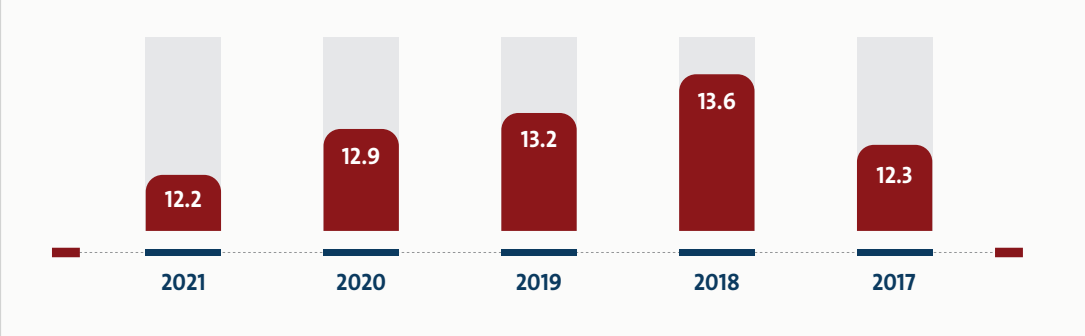

مخصص سداد الديون

هو أحد بنود الإنفاق العام، تم استحداثه في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م بهدف سداد جزء من أقساط القروض المستقبلية. وتم تمويله **بـ (150) مليون ريال عماني** في عام 2021م.

أداء الميزانية الإنمائية

من المتوقع أن يبلغ حجم المصروفات الفعلية على الميزانية الإنمائية لعام 2021م نحو (1,100) مليون ريال عماني بنسبة زيادة تبلغ (22%) عن المبلغ المخصص صرفه لعام 2021م والبالغ (900) مليون ريال عماني، ويعود ذلك إلى تسوية بعض المبالغ عن سنوات سابقة إلى جانب اعتمادات إضافية لإصلاح الأضرار الناتجة الحالة المدارية (شاهين).

يوضح البيان التالي توزيع الميزانية الانمائية على القطاعات الاقتصادية حسب البيانات الأولية حتى نهاية عام 2021م (مليون ريال عُماني):

القطاع	المصروف الفعلي الأولي حتى نهاية عام 2021م
قطاع الخدمات العامة	99.6
قطاع الأمن والنظام العام	0.3
قطاع التعليم	153.1
قطاع الصحة	121
قطاع الضمان الاجتماعي	9.8
قطاع الاسكان	123.7
قطاع الثقافة والشؤون الدينية	14.6
قطاع الطاقة والوقود	17.7
قطاع الزراعة والثروة السمكية وموراد المياه	257.7
قطاع النقل والاتصالات	265.4
قطاع الشؤون الاقتصادية	37.2
الاجمالي	1,100

صرف مستحقات القطاع الخاص

تؤكد وزارة المالية حرصها على سداد مستحقات القطاع الخاص والمتعاقدين مع المؤسسات الحكومية؛ إذ يتم التعامل مع كافة سندات الصرف مستوفية الإجراءات وفق الأنظمة المعمول بها، وقد بلغ صرف مستحقات القطاع الخاص حتى نهاية ديسمبر 2021م نحو **(1.2) مليار ريال عُماني.**

جائحة كوفيد-19

بلغت التكلفة المالية المصروفة من الخزينة العامة للدولة للحد من تفشي فايروس كورونا (كوفيد- 19) نحو **(53) مليون ريال عماني**؛ وذلك لتغطية تكاليف شراء اللقاحات والأدوية.

مصروفات إعصار شاهين:

تشير تقديرات الأثر المالي المبدئي للأضرار الناتجة عن الحالة المدارية (شاهين) إن كلفة معالجة الآثار بلغت حوالي من **(200) مليون ريال عمان**.

ج. العجز والتمويل:

انخفض العجز في عام 2021م عما هو معتمد في الميزانية بنحو (1) مليار ريال عُماني أي بنسبة (45%)، ليبلغ نحو (1.2) مليار ريال عُماني في عام 2021م مقارنة بالعجز المعتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2021م والمقدر بنحو (2.2) مليار ريال عُماني، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع الإيرادات العامة للدولة.

ووفقا للعجز المتوقع بنهاية 2021م فإن وزارة المالية خفضت احتياجاتها التمويلية عما هو معتمد في بداية العام، حيث موّلت الاحتياجات عبر الاقتراض الخارجي والداخلي بنحو (823) مليون ريال عماني، وسحب (400) مليون ريال عماني من الاحتياطيات.

ويوضح الرسم التالي تطور العجز خلال الفترة من (2017- 2021م) (مليار ريال عُماني):

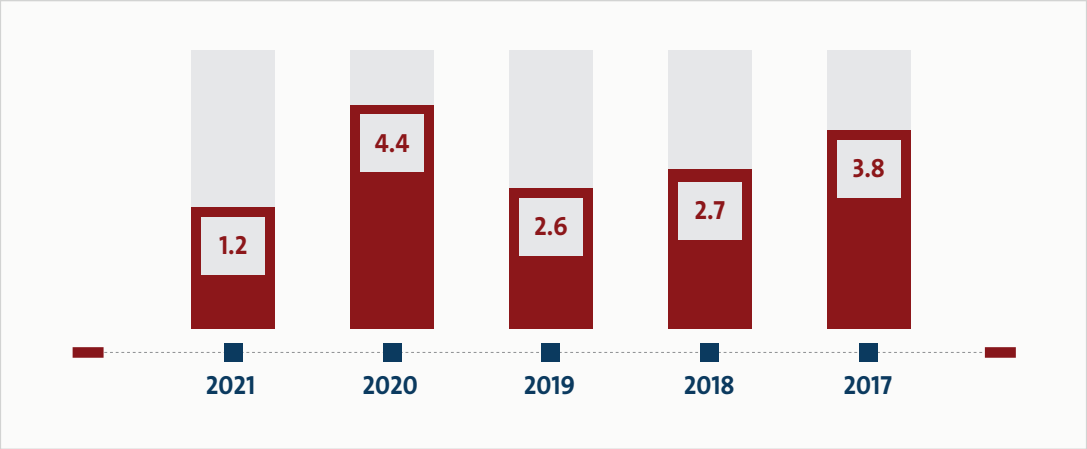

المبادرات والإجراءات الحكومية لعام 2021م:

أطلقت سلطنة عمان العديد من المبادرات والإجراءات التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد، والحفاظ على الاستدامة المالية، وتعزيز الحماية الاجتماعية بما يتناسب مع المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد لاسيما تأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) ومنها:

1 | خطة التحفيز الاقتصادي:

تهدف خطة التحفيز الاقتصادي التي أُعتمدت في 9 مارس 2021م إلى دعم الجهود المبذولة للتخفيف من آثار تداعيات جائحة كورونا (كوفيد19-) على الاقتصاد الوطني؛ وذلك من خلال تقديم مجموعة من الإجراءات والمبادرات التحفيزية لدعم جهود التعافي الاقتصادي، وتعزيز أداء الأنشطة الاقتصادية، وجلب الاستثمارات الأجنبية.

ترتكز خطة التحفيز الاقتصادي على خمس محاور رئيسة متمثلة في:

- حوافز متعلقة بالضرائب والرسوم
- حوافز محسّنة لبيئة الأعمال والاستثمار
- حوافز لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- حوافز سوق العمل والتشغيل
- حوافز مصرفية

2 | مبادرات الحماية الاجتماعية:

أُطلقت "مبادرات الحماية الاجتماعية" في الثامن من إبريل 2021م، وتهدف المبادرة إلى الحد من الآثار الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، وتخفيف الأثر المباشر للإجراءات المتخذة في جانب تعزيز كفاءة المالية العامة على المواطنين.

وتضمنت المبادرات توجيهات هدفت إلى تعزيز استقرار سوق العمل؛ لضمان مساهمة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية المتوازنة وفقا للأولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040 ومنها:

1. تقديم الدعم والتسهيلات المالية، وإعفاء من القروض لبعض فئات المجتمع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. تمديد مدة صرف منفعة الأمان الوظيفي.
3. توسيع قائمة السلع الغذائية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بمعدل (0%) إلى (488) سلعة.
4. تحمل الحكومة لتكلفة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على خدمتي الكهرباء والماء.

وهناك العديد من المبادرات والإجراءات التي أقرّتها الحكومة، ومن أبرزها:

نظام الأمان الوظيفي:

نظام لتوفير الحماية الاجتماعية للعمانيين المنهيّة خدماتهم من العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم؛ وذلك بسد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة.

بلغ إجمالي المنتفعين من نظام الأمان الوظيفي حتى 30 سبتمبر 2021م نحو (10,138) منتفع، بإجمالي صرف بلغ نحو (22) مليون ريال عماني .

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

إقامة مستثمر:

منح الإقامة للمستثمرين الراغبين بالاستثمار في سلطنة عمان لفترات تتاوح بين 5 و 10 سنوات قابلة للتمديد لجذب الاستثمار الخارجي.

وزراة المالية:

صندوق الحالات الطارئة

صدرت الأوامر السامية بإنشاء صندوق وطني للحالات الطارئة. يهدف إلى التعامل مع الأضرار التي خلفتها الحالة المدارية "شاهين"، والتأهب لما قد تتعرض إليه السلطنة مستقبلا من تحديات وكوارث طبيعية.

مبادرة "صرف المستحقات إلكترونيا"

مبادرة لتحويل الرواتب والمصروفات المتكررة إلكترونياً عن طريق الخدمات المصرفية الإلكترونية (E-BANKING)؛ وذلك لتسهيل وتسريع عمليات التحويل. تم استكمال المبادرة في مارس 2021م بالتعاون المشترك بين وزارة المالية والبنك المركزي العُماني.

وزراة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

برنامج التحول الرقمي الحكومي

هو برنامج يهدف لإيجاد جهاز حكومي مبتكر يقدم خدمات ذكية وإجراءات استباقية؛ وذلك من خلال إعداد خطة متكاملة للتحول الرقمي بمشاركة 53 مؤسسة حكومية. ويتطلع البرنامج لتنفيذ (80%) من المعاملات الحكومية الأساسية إلكترونيا.

هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1- القروض الطارئة الموجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة الأكثر احتياجا وتأثرا بتداعيات جائحة كوفيد- 19. بلغت عدد القروض حوالي (619) بكلفة إجمالية بلغت (3.33) مليون ريال عماني.

2- إعفاء قرض (75) مستفيد من صندوق موارد الرزق، وقروض (734) مستفيد من برنامج سند، بكلفة بلغت أكثر من (4) مليون ريال عماني

3- تأجيل أقساط (2340) مستفيد من قروض صندوق الرفد - سابقاً - إلى نهاية ديسمبر 2021م و تقدر قيمتها بأكثر من (8) مليون ريال عماني.

4- إطلاق حاضنات تخصصية وأخرى نوعية في مجال الصناعات الإبداعية.

5- إطلاق مبادرة التدريب على رأس العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- إطلاق برنامج لتقديم الاستشارات المالية والفنية والإدارية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7- إطلاق برنامج خاص لجاهزية رائد العمل وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال .

تطوير أداء الشركات الحكومية:

يعمل جهاز الاستثمار العماني على تطوير أداء الشركات الحكومية منذ أن آلت إليه ملكيتها بصدور المرسوم السلطاني رقم (2020/61) ومن البرامج التي أطلقها:

1 - برنامج روابط:

هو برنامج تم إطلاقه لحوكمة الشركات، **يهدف إلى:**

- إرساء الإطار العام للقواعد المنظمة لأعمال الشركات المملوكة للجهاز.
- مواءمة استراتيجيات وسياسات وأنظمة الشركات مع السياسات المحددة من قبل جهاز الاستثمار العماني وبما يتماشى مع رؤية عمان 2040.
- تنظيم العلاقة بين الشركات والوحدات الحكومية التي تشرف على أداء القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق الانسجام والتكامل بينها.
- تطبيق أطر حوكمة واضحة في مختلف المستويات.

2 - ميثاق حوكمة الشركات المملوكة لجهاز الاستثمار العماني:

يهدف إلى تنظيم أعمال المؤسسات المرتبطة بالجهاز، وضبط إدارتها، وربطها مع خطط التنمية المستدامة.

3 - برنامج القيمة المحلية المضافة (قمم):

هو برنامج يسهم إلى تطوير الأعمال وتنمية القدرات البشرية وتحفيز إنتاجية الاقتصاد من خلال:

1. إعطاء الأولوية للمنتج العماني بسعر تفضيلي متزايد في حدود 10٪.
2. السماح بالتفاوض للمنتج العماني إذا كان سعر الوحدة أعلى بنسبة 10٪ من أدنى سعر مقدم.
3. سعر تفضيل يصل إلى 20٪ بتطوير وتصنيع منتجات محلية جديدة.

أهم المؤشرات المالية
والاقتصادية والنقدية
فـي عــام 2021م

أهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية التي تحققت في عام 2021م نتيجة للتوجيهات السامية والإجراءات الحكومية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث مسجلا (24,2) مليار ريال عماني، وتشير التوقعات إلى تحسن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (32) مليار ريال عماني لهذا العام 2021م بمعدل نمو (13,8%) مقارنة بعام 2020م.

تحسن المؤشرات المالية:

- **انخفاض العجز المقدر من (4.8) مليار ريال عماني** قبل اتخاذ الإجراءات الحكومية ليصل إلى (1.2) مليار يال عماني لهذا العام 2021م، أي بنسبة انخفاض بلغت (75%).

- **انخفاض معدل العجز السنوي بنسبة (15.5%)** من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م إلى (3.8%) عام 2021م.

- **السيطرة على الإنفاق العام** بالرغم من التحديات المالية التي تطلبت الآتي:

- اعتماد مخصصات مالية لمواجهة تفشي جائحة كورونا.
- رفع الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي لتصل إلى (31) ألف مقعد دراسي.
- تغطية التكاليف المترتبة على التوظيف وبرامج التدريب المقرون بالتشغيل.
- سداد (418) مليون ريال عماني متأخرات مالية عن السنوات السابقة.
- سداد (1,2) مليار ريال عماني مستحقات مالية لشركات القطاع الخاص حتى نهاية 2021م.
- تخصيص (200) مليون ريال لإصلاح الأضرار الناجمة عن الأنواء المناخية"شاهين".
- تغطية مساهمة الحكومة في المصروفات الرأسمالية والتشغيلية لقطاعي النفط والغاز نتيجة تأخر الإجراءات التشغيلية لشركة تنمية طاقة عمان.

- **انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (68%)** مقارنة بما كان مخطط له والبالغ (83%) في عام 2021م.

- **انخفاض نقطة التعادل لسعر النفط إلى (60) دولارا أمريكيا للبرميل** خلال الفترة (2021-2025) مقارنة (80) دولارا أمريكيا خلال السنوات الماضية (2016-2020م).

- **عدلت وكالات التصنيف الائتمانية الرئيسية نظرتها المستقبلية** خلال عام 2021م إلى مستقرة وإيجابية بعد الانخفاضات المستمرة منذ 2014م.

تحسن المؤشرات النقدية:

ارتفعت احتياطيات البنك المركزي العماني من العملة الأجنبية بنسبة (31%) لتصل إلى (18) مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2021م مقارنة بنحو (14) مليار ريال دولار أمريكي بنهاية ديسمبر من العام الماضي.

نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة (5.3%) لتصل إلى (25.2) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2021م.

ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية بنسبة (5%) ليصل إلى (27.8) مليار ريال عماني بنهاية أكتوبر 2021م.

الميزانية العامة للدولة

لعام 2022م

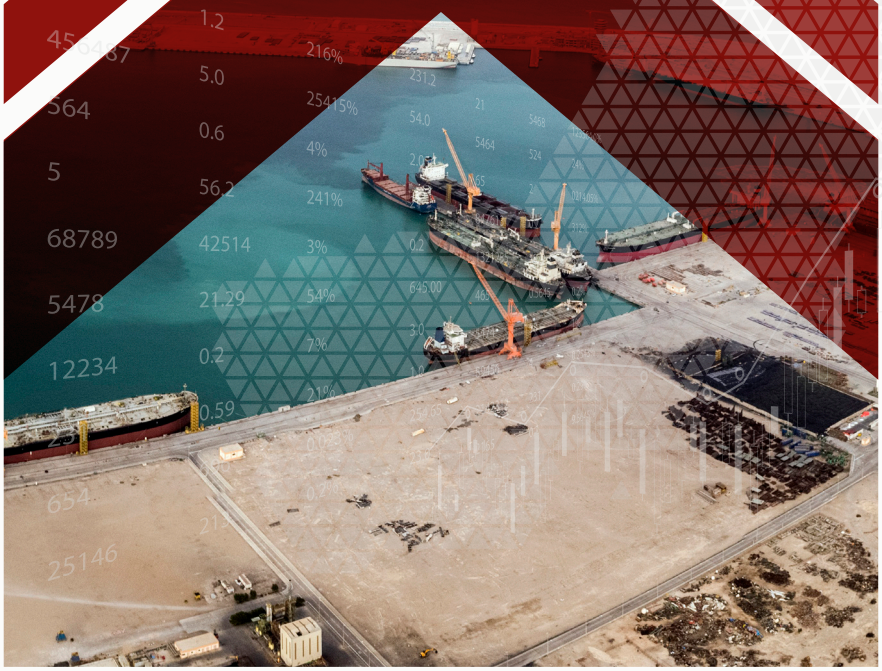

الميزانية العامة للدولة لعام 2022م

لقد مر الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة بتحديات مالية متتالية؛ تأتي في مقدمتها تراجع أسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط، وارتفاع الدين العام إلى مستويات قياسية، إضافة إلى التداعيات الناجمة عن انتشار جائحة كورونا وتأثير كل ذلك على الجدارة الائتمانية للسلطنة وارتفاع كلفة الاقتراض.

وشهدت السلطنة مؤخراً حالة مدارية استثنائية أثرت بشكل كبير على المجتمع والبنية الأساسية في بعض الولايات، إلا أنه - ولله الحمد - عادت الحياة إلى طبيعتها؛ وذلك بفضل تكامل وتظافر الجهود المبذولة من الجميع في إدارة الحالة ومساعدة الأسر المتضررة.

وعليه، أخذت السلطنة في عين الاعتبار التحديات السابقة في إعداد الميزانية العامة للدولة لعام 2022م بما ينسجم مع أهداف ومرتكزات الخطة الخمسية العاشرة (2021م-2025م)، والتي تأتي في سلم أولوياتها تحقيق الاستدامة المالية وتحفيز قطاعات التنويع الاقتصادي.

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لميزانية عام 2022م

تأتي الميزانية العامة للدولة لعام 2022م متسقة مع أهداف خطة التنمية الخمسية العاشرة، حيث تهدف الميزانية العامة لعام 2022م إلى تحقيق مجموعة من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نوجز أهمها فيما يلي:

- الحفاظ على المستويات الآمنة والمستدامة للإنفاق العام
- الاستمرار في رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية
- إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية
- إعطاء الأولوية لاستكمال برنامج التحول الرقمي
- الحفاظ على مستوى الإنفاق في الخدمات الأساسية
- إعادة توجيه الدعم لمستحقيه من فئات المجتمع
- استمرار العمل على تحسين التصنيف الائتماني للسلطنة
- الاستمرار في دعم التدريب والتأهيل وخلق فرص العمل جديدة
- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2022م :

لقد تم تقدير الإيرادات والإنفاق في مشروع الميزانية لعام 2022م أخذاً في الاعتبار الإطار المالي للخطة المالية متوسطة المدى، ووفقاً لمجموعة من الأسس والافتراضات التي تهدف في مجملها إلى ضمان استمرار تقديم المتطلبات العامة والخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، والإسكان والرعاية، الاجتماعية. بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار.

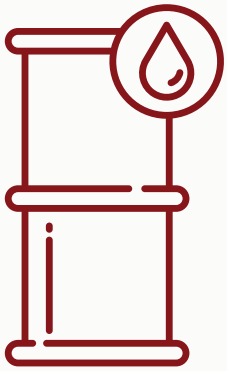

$50 للبرميل

1055 ألف برميل يوميا

تم احتساب (50) دولار امريكي للبرميل في ميزانية عام 2022م، وهو ما ينسجم مع مبدأ التحوط في تحديد سعر النفط لمواجهة أي تذبذب في الأسعار، كما يعكس حجم عجز ملائم للموازنة قابل للتمويل.

تقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م (مليار ريال عُماني)

البيان	المعتمد في ميزانية 2022م (مليون ريال عماني)
أولاً: الإيرادات:	
صافي إيرادات النفط	4490
إيرادات الغاز	2750
إيرادات جارية	3340
إجمالي الإيرادات	10580
ثانياً: الإنفاق العام:	
المصروفات الجارية:	
مصروفات الدفاع والأمن	2965
مصروفات الوزارات المدنية	4300
مصروفات إنتاج ونقل وشراء الغاز	1600
خدمة الدين العام	1294
1- جملة المصروفات الجارية	10159
المصروفات الاستثمارية :	
المصروفات الإنمائية	900
دعم قطاع الكهرباء	500
مخصص سداد الديون	200
مصروفات أخرى	371
2- جملة المصروفات الاستثمارية والمساهمات	1971
إجمالي الإنفاق العام (1+2)	12130
العجز/الفائض	(1550)

الإيرادات

الإيرادات العامة

تم إعداد تقديرات الإيرادات وفقاً للأسس التالية:

- **متوسط أسعار النفط بواقع (50) دولار للبرميل.**
- **تحويل عائدات بيع (20) ألف برميل يومياً من النفط إلى حساب صندوق الاحتياطي النفطي.**
- **قدر إنتاج النفط بواقع (1,055) ألف برميل يومياً.**
- **تقدير إجمالي مبيعات الغاز المتوقع استهلاكه لعام 2022م.**

عليه، فإن إجمالي الإيرادات المقدرة لعام 2022م بلغت نحو (10,580) مليون ريال عماني، وقدرت إيرادات النفط والغاز لميزانية عام 2022م نحو (7,240) مليون ريال عماني، والتي تشكل (68٪) من إجمالي الإيرادات. كما قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو (3,340) مليون ريال عماني.

وفيما يلي توزيع نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية المقدرة من اجمالي الايرادات لعام 2022م.

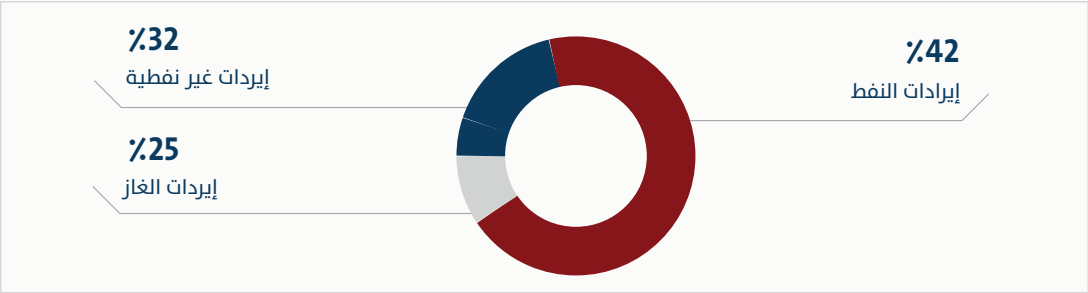

كما يوضح الشكل التالي توزيع نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية الفعلية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2017 - 2021م).

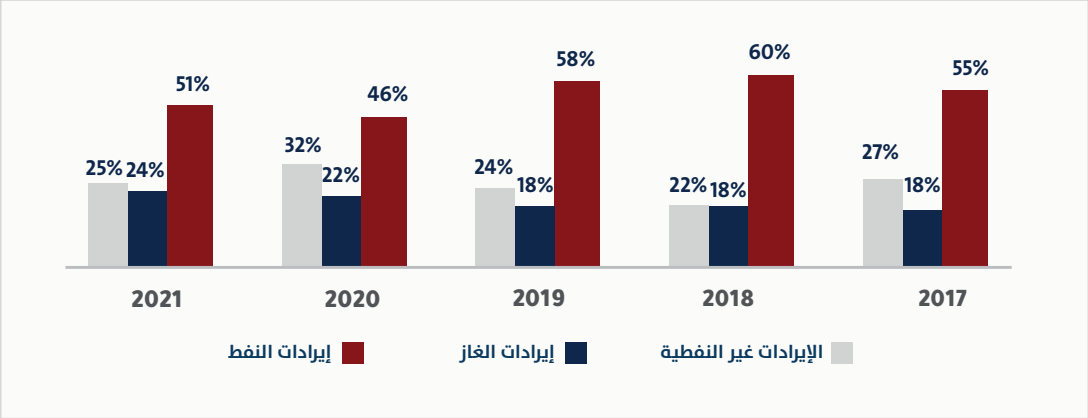

الإيرادات النفطية

صافي إيرادات النفط :

قدرت صافي إيرادات النفط لعام 2022م بنحو(4,490) مليون ريال عماني بانخفاض بلغ نسبته (19٪) عن الفعلي المتوقع لعام 2021م، وتمثل صافي إيرادات النفط نسبة (42٪) من جملة الإيرادات العامة.

إيرادات الغاز:

قدرت إيرادات الغاز بنحو(2,750) مليون ريال عماني بارتفاع بلغ نسبته (5٪) عن الإيرادات المحصلة فعلياً حتى نهاية عام 2021م، كما تمثل إيرادات الغاز ما نسبته (26٪) من جملة الإيرادات.

الإيرادات الغير نفطية:

قدرت الإيرادات غير النفطية لعام 2022م بنحو(3,340) مليون ريال عماني مرتفعة بنسبة (21٪) عن الفعلي المتوقع لعام 2021م وتمثل ما نسبته (32٪) من جملة الإيرادات، **والتي تشمل ما يلي:**

1- الإيرادات الجارية:

قدر أن تصل الإيرادات الحكومية المحصلة من الإيرادات الجارية في عام 2022م إلى نحو (3,160) مليون ريال عماني، حيث من المتوقع أن تبلغ الإيرادات المحصلة من ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية نحو(535) مليون ريال عماني في عام 2022م. كما من المتوقع أن تبلغ الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل (على الشركات والمؤسسات) في عام 2022م نحو (465) مليون ريال عماني .

ومن المقدر أن تبلغ إيرادات الحكومة من خلال توريد توزيعات أرباح جهاز الاستثمار العماني في 2022م نحو (800) مليون ريال عماني.

ومن المتوقع أن تحقق باقي الإيرادات الجارية نحو (1,360)مليون ريال عماني.

2- الإيرادات والاستردادات الرأسمالية:

تم تقدير الإيرادات الرأسمالية بنحو (170) مليون ريال عماني في عام 2022م، كما من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستردادات الرأسمالية نحو (10) مليون ريال عماني في عام 2022م.

الإنفاق العام

في ضوء السياسات التي تتبعها الحكومة من أجل رفع كفاءة الإنفاق، وتماشياً مع المبادرات خلال عام 2021م، اعتمدت الحكومة على عدد من الأسس في تقدير الإنفاق لعام 2022م منها:

- تقدير مصروفات الوزارات المدنية وفق الاحتياجات الفعلية لكافة الجهات والوحدات المدنية.
- احتساب العلاوة الدورية للموظفين وترقيات أقدمية عام 2011 كما نصت عليه الأوامر السامية، بالاضافة إلى إجراءات الضبط المالي ونتائج مبادرات الجهات الحكومية في تخفيض الإنفاق العام.
- اعتماد مصروفات شراء الغاز وفقا للتكلفة الفعلية المتوقعة.
- اعتماد المبالغ المقدرة لدعم قطاع الكهرباء أخذاً في الاعتبار تطبيق مبادرة إعادة توجيه الدعم.
- اعتماد دعم كل من (قطاع المياه، قطاع النفايات) وفقاً للخطة المالية متوسطة المدى.
- اعتماد دعم قطاع النقل وفق التكلفة المتوقعة.
- تقدير مصروفات خدمة الدين وفقاً للقروض القائمة والمخطط لها خلال العام.
- تخصيص مبلغ (200) مليون ريال عماني لبند مخصص سداد الديون.

وبناءً على ذلك تم تقدير حجم الإنفاق في عام 2022م بنحو (12,130) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (12,167) مليون ريال عُماني عما هو متوقع تحقيقه في عام 2021م أي بارتفاع بلغ نحو (37) مليون ريال عُماني ويمثل ما نسبته (0,3٪)، **ويوضح الشكل التالي الإنفاق في ميزانية عام 2022م:**

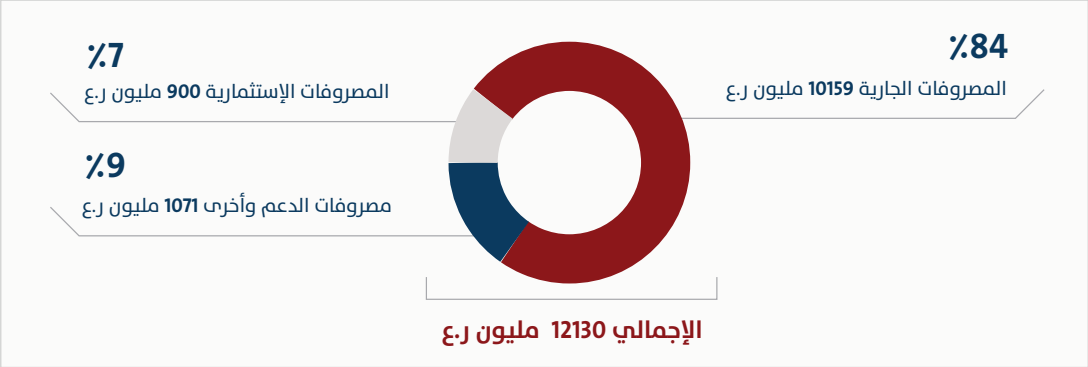

المصروفات الجارية للدفاع والأمن:

قدرت مصروفات هذا البند نحو(2,965) مليون ريال عماني وهي تشكل ما نسبته (29٪) من إجمالي المصروفات الجارية.

المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية :

تم تقدير مصروفات الوزارات المدنية بواقع (4,300) مليون ريال عماني وفقا للآتي:

- الاحتياجات الفعلية لكافة الجهات والوحدات المدنية
- أثر إجراءات الضبط المالي ونتائج مبادرات الجهات الحكومية في تخفيض الانفاق.
- اعتماد موازنات الرواتب للجهات الحكومية وفقاً للتكلفة الفعلية للدرجات المشغولة، والتي شكلت ما نسبته (74٪) من إجمالي المصروفات الجارية للوزارات والوحدات المدنية بمبلغ (3,2) مليار ريال عماني.

الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية:

من المتوقع أن تحافظ الميزانية العامة للدولة لعام 2022م على نفس مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية بنسبة (40٪) من إجمالي الإنفاق الجاري موزعة على النحو التالي:

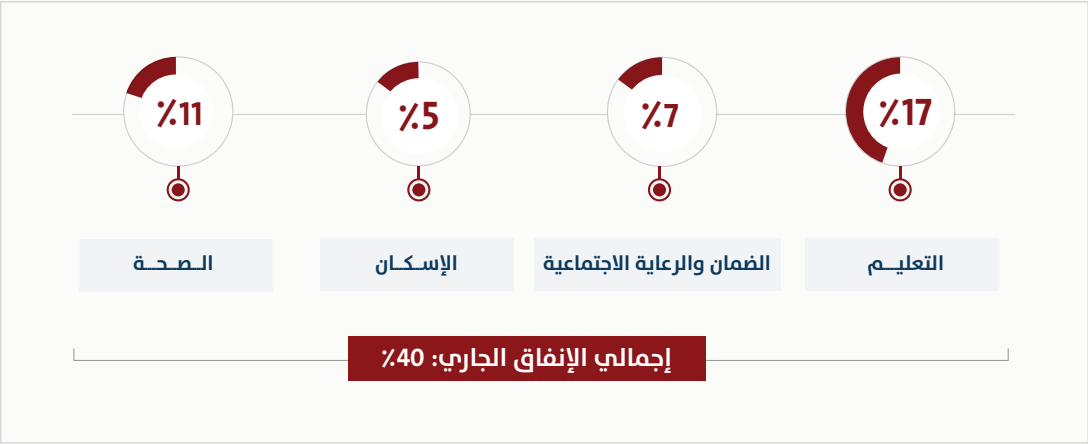

المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية

قدرت الاعتمادات المالية للصرف على المشروعات الإنمائية بنحو (900) مليون ريال عماني ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية المقدر صرفها خلال عام 2022م وفقاً لمعدلات التنفيذ المتوقعة، حيث تم مراعاة تنفيذ المشاريع وفقاً للأولويات والتكلفة المالية والعائد الاقتصادي والاجتماعي المتوقع من كل مشروع، وذلك باستخدام مصفوفة المشاريع المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد.

- **مصفوفة مشاريع خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م):**

اعتمدت وزارة الاقتصاد مصفوفة أولويات المشاريع لخطة التنمية الخمسية العاشرة وذلك لضمان الأثر الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الانعكاسات التي تسهم في رفد الاقتصاد الوطني وتخدم الجانب الاجتماعي بما يحقق البرامج الاستراتيجية وذلك من خلال :

- آلية واضحة لتقييم أولوية اختيار المشاريع التي تلبي المتطلبات الحالية و المستقبلية.
- معايير موحدة للوزارات المدنية الحكومية لإعداد ملف المشروع وتقديمه.
- منهجية واضحة ومرنة لاختيار المشاريع بما يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للتنمية.

وتتميز المصفوفة بوجود معايير لقياس التأثير الإيجابي الاقتصادي والاجتماعي من خلال العناصر المرتبطة، كما أنها تهتم بدراسة مدى جاهزية المؤسسات لتنفيذ المشروع، وبناءً على توفر المعلومات الكلية للمشروع يتم تقييم كل معيار ومن ثم يتم قياس النتائج الإجمالية لكل مشروع وفقاً لمعادلات حسابية، وعندها يمكن مقارنة النتائج حسب الأولويات التالية:

المنطقة الخضراء:

هي مشاريع ذات أثر عالي وجهد مستوفي من الجهة صاحبة المشروع- ترفع المشاريع للاعتماد.

المنطقة الزرقاء:

مشاريع ذات أثر عالي وجهد غير مكتمل من الجهة صاحبة المشروع يطلب من الجهة استيفاء الجهد المطلوب لإعادة التقييم والاعتماد.

المنطقة الصفراء :

مشاريع ذات أثر منخفض وجهد مستوفي من الجهة صاحبة المشروع مشاريع يمكن اعتمادها في حال توفر الموارد المالية.

المنطقة الحمراء:

مشاريع ذات أثر منخفض وجهد غير مكتمل من الجهة صاحبة المشروع وهي في ذلك تعتبر مشاريع مرفوضة .

المشاريع الممولة من خارج إطار الميزانية العامة للدولة:

إجمالي الاستثمارات لعام 2022م (مليار ريال عُماني)

• الإنفاق الاستثماري لجهاز الاستثمار العُماني:

إن التوجهات الاستثمارية للجهاز تعزز من نمو القطاعات الاقتصادية المستهدفة، وتسهم في قيام قطاعات اقتصادية رئيسية ومساندة من أجل خلق تشابك بين الاستثمارات الحكومية والخاصة وتساعد في تحقيق الأهداف المرتبطة بجذب الاستثمارات وتوطينها. وقد تم تقدير حجم الإنفاق الاستثماري الممول من جهاز الاستثمار العماني لعام 2022م بنحو (2,9) مليار ريال عماني، وذلك لمشاريع:

1. توسعة وتعزيز لمشاريع حالية
2. استكمال تشييد مشاريع قيد التنفيذ
3. اعتماد وبدء تطوير مشاريع جديدة

يمول الإنفاق الاستثماري من خلال:

- مؤسسات التمويل
- الشـــراكـة مـــع القطـــاع الخـاص المحلي والأجنبي
- مساهمة شركات الجهاز

يوضح البيان التالي توزيع الإنفاق الاستثماري خلال عامي 2021م و2022م

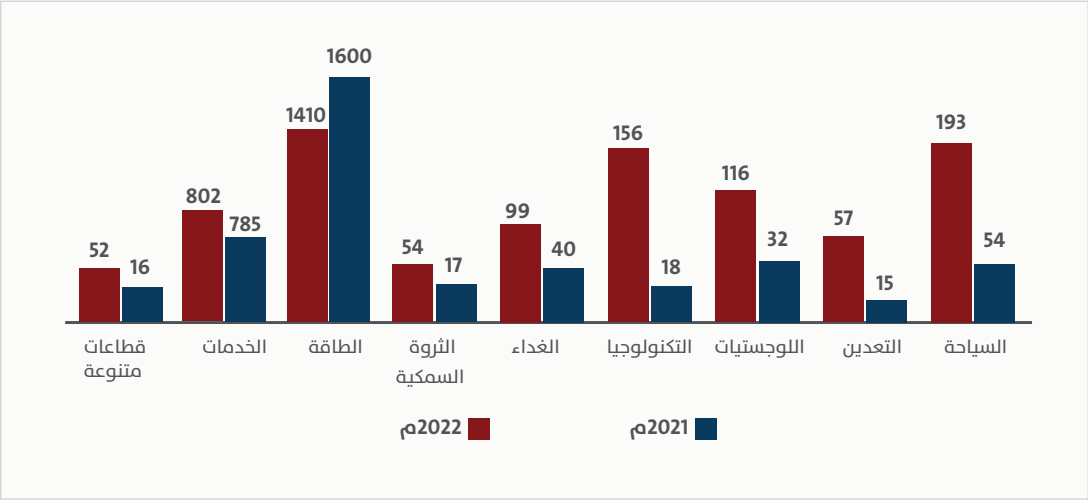

• شركة تنمية طاقة عمان :

تقدّر مساهمة شركة تنمية طاقة عُمان في المشاريع الاستثمارية لإنتاج النفط والغاز بمبلغ (1.2) مليار ريال عُماني لعام 2022م .

- **برنامج الشراكة من أجل التنمية:**

هو منهج متبع دوليا تصبح بموجبه كافة الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تحظى بعقود مشتريات حكومية تزيد قيمتها عن (5 ملايين ريال عُماني) مُلزمة بالدخول في مشاريع وبرامج استراتيجية داخل السلطنة؛ وذلك وفقا للمرسوم السلطاني (2019/54) ولائحته التنفيذية. بهدف نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة التي تدعم متطلبات التنمية، وتساهم في بناء نظام اقتصادي مستدام لتأهيل القوى العاملة الوطنية ورفع الطاقة الإنتاجية وتوفير فرص عمل للباحثين.

وتعمل وزارة المالية خلال الفترة الحالية على إدخال (9) مشاريع حيز التنفيذ منها مشروع صيانة السفن والزوارق الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع القطاع الخاص ومستثمر أجنبي، ومشروع إنشاء محطة الاستقبال الفضائي المباشر متعددة المستشعرات، ومشروع سفينة الأبحاث السمكية، بالإضافة الى عدة مشاريع مع الجهات العسكرية تساهم في تعزيز مرافق الصيانة والإصلاح.

- **برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):**

سعت وزارة المالية من خلال برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى إعداد عدد من الدراسات الأولية لبعض المشاريع الحكومية في عدد من القطاعات المختلفة الموضح تفاصيلها أدناه:

1 | قطاع التعليم:

مشروع الحزمة الأولى للمباني المدرسية:

تطوير البنى الأساسية والاستفادة من خبرات ومهارات القطاع الخاص في التصميم والبناء والصيانة؛ وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المدارس في المواقع التي حددتها وزارة التربية والتعليم في مختلف محافظات السلطنة، على أن يتم بناء (40) مدرسة خلال الفترة القادمة عبر المشاركة مع القطاع الخاص .

2 | قطاع الصحة:

مشروع خدمات غسيل الكلى : إنشاء وتطوير عدد من مراكز خدمات غسيل الكلى، والمستهدف خفض التكلفة التشغيلية لوزارة الصحة فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمة.

مشروع بيت التعافي من الإدمان : تشغيل وصيانة بيت التعافي من الإدمان في ولاية صحار ، حيث يهدف أن يقدم هذا المشروع خدمات خلال مرحلتي العلاج والتأهيل بعد العلاج .

3 | قطاع النقل:

مشروع طريق (صلالة - ثمريت): يستهدف المشروع تنفيذ طريق سريع إضافي يمتد من صلالة إلى ثمريت، على أن تُلزم الشاحنات دفع رسوم عبور مقابل استخدام المسار ويكون متاحاً للاستخدام من قبل المركبات الأخرى.

4 | قطاع الموانئ:

مشاريع موانئ الصيد البحري في ولايتي لوى والمصنعة:

عرض الأراضي التابعة للميناء للتطوير والصيانة بالشراكة مع القطاع الخاص وفق متطلبات استخدام الميناء وبما يتكامل مع استخدام الموانئ القريبة.

نقل وشراء الغاز:

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (1,600) مليون ريال عماني مشكلةً ما نسبته (15,7٪) من إجمالي المصروفات الجارية.

البيان	ميزانية 2021م	ميزانية 2022م
تكلفة شراء الغاز	650	1440
تكلفة نقل الغاز	130	143
مصروفات منطقة الإمتياز (8)	-	17
إجمالي مصروفات الغاز	780	1600

يلاحظ من الجدول أعلاه، ارتفاع مصروفات إنتاج وشراء ونقل الغاز لعام 2022م عن المعتمد في عام 2021م بنحو(820) مليون ريال عماني وذلك للأسباب التالية:

1. شراء الغاز:

تعود أهم أسباب الارتفاع في تكاليف شراء الغاز إلى تغيير منهجية شراء الغاز من شركة تنمية نفط عمان من المربع رقم (6) وذلك بعد تأسيس شركة تنمية طاقة عمان، الأمر الذي انعكس على ارتفاع إيرادات الغاز مقارنة بعام 2021م.

2. نقل الغاز:

يعود ارتفاع المصروفات إلى زيادة كميات الغاز المتوقع نقلها من خلال خطوط أنابيب نقل الغاز التابعة لشركة (OQ) خلال عام 2022م بنسبة (2٪) مقارنة بعام 2021م.

3. المصروفات المخصصة لمنطقة الامتياز رقم (8):

نتيجة اعتماد مبالغ لتعزيز كميات الإنتاج من المنطقة رقم (8).

مساهمات ونفقات أخرى:

تبلغ المخصصات المقدرة للدعم نحو (1,071) مليون ريال عماني وتتضمن مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي وقطاع النفايات والنقل، بالإضافة إلى مخصصات دعم المنتجات النفطية ودعم فوائد القروض الإسكانية والتنموية، **وفيما يلي توضيح توزيع المخصصات:**

• برنامج المساكن الاجتماعية والمساعدات والقروض الإسكانية:

بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات السكنية خلال العام 2021م (1247) أسرة بإجمالي تكلفة بلغت نحو (29,631) مليون ريال عماني، ومن المتوقع بقاء المصروفات المتعلقة ببرنامج المساعدات السكنية لعام 2022م بذات مستوى الصرف عام 2021م.

- **دعم المنتجات النفطية:**

تبلغ المخصصات المقدرة لدعم المنتجات النفطية نحو (35) مليون ريال عماني.

- **دعم الكهرباء والمياه:**

تبلغ المخصصات المقدرة لدعم الكهرباء والمياه نحو (575) مليون ريال عماني.

- **دعم النقل:**

تبلغ المخصصات المقدرة لدعم النقل نحو (80) مليون ريال عماني.

خدمة الدين العام:

تم تقدير مصروفات خدمة الدين بواقع (1,294) مليون ريال عُماني وذلك باحتساب الفوائد المتوقع سدادها للقروض القائمة والمخطط لها خلال العام القادم.

العجز والتمويل:

بناءً على تقديرات الإيرادات والإنفاق فإن العجز المقدر في ميزانية 2022م سيبلغ حوالي (1550) مليون ريال عُماني أي بنسبة (15٪) من إجمالي الإيرادات و بنسبة (5٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مرتفعاً بنحو (327) مليون ريال عماني عن العجز المتوقع لعام 2021م وأقل من المتوقع في الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة والبالغ (1,660) مليون ريال عماني.

وسيتم تمويل (1150) مليون ريال عماني من إجمالي العجز من الاقتراض الخارجي والمحلي، بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (400) مليون ريال عماني من السحب من الاحتياطات.

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025م)

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة

تكتسب خطة التنمية الخمسية العاشرة أهمية كبيرة كونها أول الخطط التنفيذية للرؤية المستقبلية عمان 2040 وانطلاقاً لتحقيق التوازن والاستدامة المالية وإرساء قواعد النمو الاقتصادي، تلتزم الحكومة بالإطار المالي وتستهدف تحسين المؤشرات المالية العامة فيما يخص خفض العجز لعام 2021م وتوقعات العام القادم 2022م.

والجدول الآتي يوضح الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025) :

العجز و الفائض

(مليون ريال عماني)

البيان	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة	(2240)	(1660)	(605)	(165)	65
البيان	**(النتائج الأولية)**	**(المعتمد في الميزانية)**			
الأداء المالي	(1223)	(1550)			

أبرز التوجهات الحكومية

لعام 2022م

أبرز التوجهات الحكومية لعام 2022م:

1- المشاريع والمبادرات الحكومية:

- **منظومة قياس الأداء الفردي والإجادة المؤسسية (وزارة العمل):**

تهدف إلى تطوير منظومة الموارد البشرية من خلال رفع أداء وانتاجية الموظفين وربط الأداء بالحوافز. وسيبدأ تطبيقها من يناير عام 2022م.

- **مشاريع التحول الرقمي (وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات):**

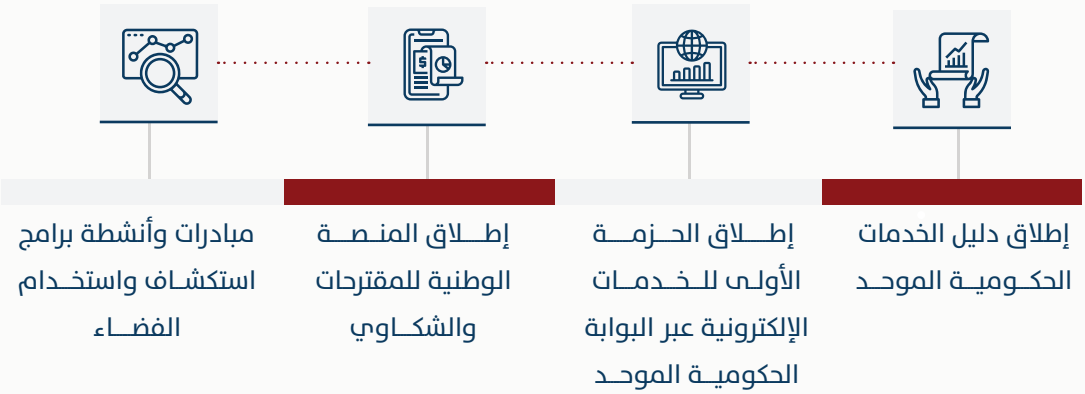

- **مشاريع (وزارة الاقتصاد):**

- **مشاريع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2022م :**

إعداد مسودة قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إطلاق لائحة التمويل

إطلاق لائحة بطاقة ريادة الأعمال

إطلاق لائحة الحاضنات

إطلاق لائحة مراكز سند

دعم إطلاق منصات التمويل الجماعي

دعم وتطوير قطاع الصناعات الحرفية والمهن الفردية

2- مبادرات تحسين الأداء المالي:

اعتمدت الحكومة عدد من الإجراءات والمبادرات التي تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن المالي وتحسين مؤشرات الاستدامة المالية ، بما يدعم الأهداف الحكومية لتحقيق مستهدفات النمو والتنمية والرفاه الاجتماعي . **وذلك من خلال المبادرات التالية :**

1. تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية

في ظل تطور البيئة التشريعية الخاصة بتحديث القوانين المالية والاقتصادية فإن وزارة المالية تعمل على تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية بما يتواكب مع التعديلات القائمة والنظم والإجراءات المالية المستحدثة ، كمشروع موازنة البرامج والأداء، والنظام المالي الموحد، وحساب الخزينة الموحد ، وغيرها من المشاريع والمبادرات .

2. قانون الدين العام

يهدف القانون إلى إدارة الأموال التي تقترضها الحكومة من البنوك ومؤسسات التمويل والأفراد لتمويل نفقاتها العامة، **ويهدف هذا القانون إلى:**

- تخطيط وإدارة عمليات الدين الحكومي.
- تنويع مصادر التمويل.
- مراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بها .
- تحسين آليات إدارة السيولة النقدية لدى الخزينة العامة.

3. النظام المالي الموحد (مالية)

نظام حديث لإدارة المالية العامة ،تستخدمه الجهات الحكومية في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وإصدار التقارير عن الموازنة العامة للدولة.ويهدف النظام بأن يكون المنصة المعلوماتية والتكنولوجية لتطبيق قواعد وسياسات وإجراءات وعمليات إدارة المالية العامة **من خلال الآتي:**

- توفير معلومات مالية دقيقة وبصورة سريعة من شأنها أن تدعم صانع القرار المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الصحيحة ووضع السياسات والاستراتيجيات المالية التي من شأنها تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي لسلطنة عُمان.

- تطوير نظام محاسبي حديث قائم على دليل حسابات وتصنيف موازني جديد بما يتماشى مع دليل الإحصاءات المالية الحكومية المعروف عالميا باسم (GFS 2014 - Government Financial Statistics).

- تطوير ورفع كفاءة الإدارة النقدية من خلال تطبيق آليات التنبؤ بالتدفقات النقدية (إيرادات ومصروفات) وتطبيق العمل بنظام حساب الخزانة الموحد .

- تنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة موظفي الحكومة في مجال إدارة المالية العامة واستخدام النظم والبرامج المالية الحديثة.

4. موازنة البرامج والأداء :

أحد الأنظمة المتقدمة في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطها بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع، **ومن أهم مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء :**

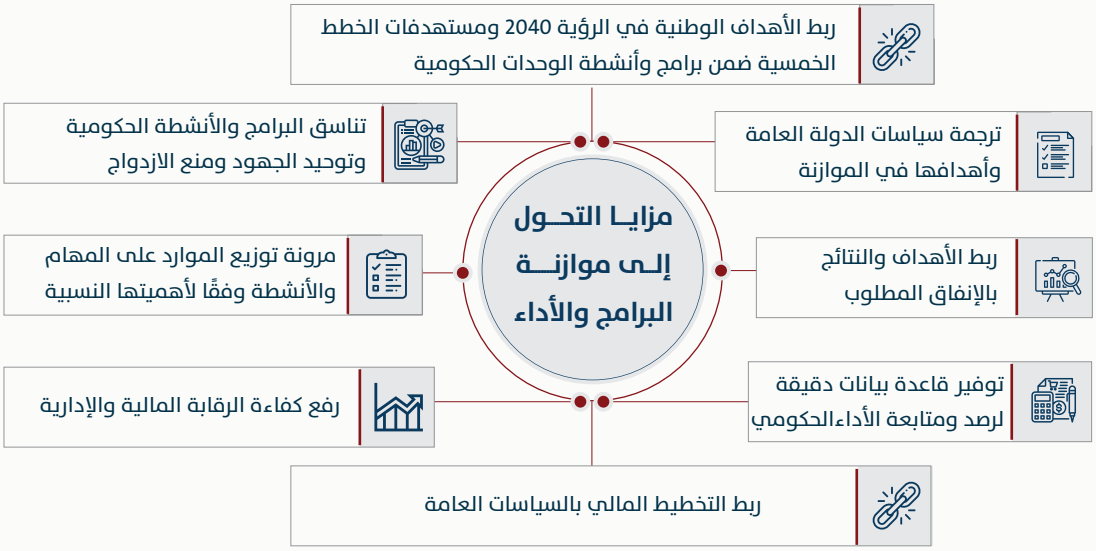

5. السجل الوطني للأصول الحكومية:

هو نظام مركزي متكامل يعمل على حصر الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال استغلالها واستثمارها، وبالتالي رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية، وتعد سلطنة عُمان من الدول السبّاقة في تأسيس هذا النظام، **يهدف النظام إلى:**

- تسجيل وإظهار القيمة الحقيقية للأصول الحكومية.
- رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية.
- مركزية إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها.
- الإدارة الفعالة للأصول الحكومية في تقديم الخدمات العامة.
- تحديد الأصول الحكومية لمشاريع التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

6. دليل تسعير الخدمات الحكومية:

هو إطار عمل واضح وموحد لتسعير رسوم الخدمات الحكومية، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الدليل في أن يكون مرجع أساسي للجهات الحكومية. كما يمكن لبعض الجهات كجهاز الاستثمار العُماني ، والشركات المملوكة للدولة وصناديق التقاعد والصناديق الاستثمارية والمناطق الحرة، الرجوع إلى الدليل في تسعير رسوم خدماتها.

- **تطبيق الدليل:**

تم تطبيق الدليل في مرحلته الأولى على وزارة التراث والسياحة، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وقطاع البلديات. وأسفرت نتائج التطبيق عن التالي :

- تخفيض وإلغاء عدد من الرسوم بواقع (548) رسم، كتراخيص المنشآت الفندقية بكافة تصنيفاتها ، ورسوم تسجيل الشركات في بلدية مسقط ، وإلغاء التصاريح الخاصة بالمركبات التجارية.

- توحيد ودمج بعض التراخيص البلدية ، مما يتيح لصاحب الترخيص أن يمارس الأنشطة المتجانسة بموجب ترخيص واحد ، عوضاً عن استخراج ترخيص لكل نشاط ، حتى وإن كانت تلك الأنشطة متشابهة

- تسهيل وتبسيط عدد من الإجراءات من خلال مراجعة «رحلة العميل » ،حيث قامت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بنقل أكثر من(88%) من خدماتها إلى الترخيص المباشر عبر منصة استثمر بسهولة عوضاً عن التوجه إلى الجهات ذات العلاقة مباشرة.

حيث سيتم العمل على تطبيق نتائج المرحلة الأولى في الأول من يناير 2022م ، كما سيتم التنسيق مع الجهات الحكومية التي ستكمل مراجعة رسومها باستخدام الدليل ، وسيتم تطبيق نتائج المراجعة فور اعتمادها .

7. دمج صناديق التقاعد:

قضى المرسوم السُلطاني (2021/33 م) الصادر في شأن أنظمة التقاعد والحماية الإجتماعية بإنشاء صندوق تقاعد مدني لمنتسبي القطاعين العام والخاص تحت مسمى " صندوق الحماية الاجتماعية "، وصندوق تقاعد آخر لمنتسبي الوحدات العسكرية و الأمنية تحت مسمى "صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية و الأمنية"، **ويهدف الدمج إلى:**

- إنشاء مظلة حماية اجتماعية شاملة تعزز من دعم فئات المجتمع المستهدفة
- وضع منهجية موحدة لإدارة الاستثمارات
- رفع القدرة الاستثمارية، وتحسين كفاءة أدائها لتحقيق عوائد مالية أعلى

8. العقود الموحدة:

هي مبادرة تهدف إلى تحديث العقود النموذجية الموحدة لدى الوحدات الحكومية بأحدث الممارسات المتبعة والمعتمدة من الاتحاد الدولي للاستشارات الهندسية (FIDIC).

ومن أهم مميزات العقود الموحدة الجديدة:

- تسهيل بعض الإجراءات المعمول بها من أجل توفير المال والوقت والجهد.
- سهولة الحصول على نسخة العقود عبر موقع الإلكتروني للوزارة.
- إعداد العقود باللغتين (العربية والإنجليزية) في مجلد واحد.
- القدرة على ملئ البيانات المطلوبة في العقود إلكترونيًا.

9. مركزية المشتريات الحكومية:

تهدف المبادرة إلى إيجاد وحدة مركزية لتوحيد المشتريات والعقود الحكومية العامة في كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة، وتهدف الوحدة إلى:

- التحكم في عمليات الشراء والتعاقد التي تقوم بها الوحدات الحكومية.
- رفع القوة الشرائية للوحدة؛ لتمكينها من التفاوض والحصول على عروض تنافسية.
- العمل المباشر مع الشركات المصنعة ومقدمة الخدمات.
- مراقبة المخزون لدى الوحدات الحكومية بكفاءة.
- خفض عدد الموظفين العاملين في وحدات المشتريات والعقود وتقليل النفقات العامة.
- بناء علاقات وثيقة بالموردين، ورفع فرص الدعم والتدريب.
- التحول الإلكتروني الشامل لعمليات التناقص والتعاقد وعمليات سداد المستحقات.

10. برنامج تمويل المورّدين:

تعمل وزارة المالية بالتعاون مع عدد من البنوك المحلية على توفير حلول تمويلية ميسّرة للموردين وللشركات المحلية المتعاقدة مع الحكومة.

ويهدف البرنامج إلى إيجاد حلول بديلة للموردين لاستيفاء مستحقاتهم المالية دون الحاجة إلى توقيع عقود تمويلية مع البنوك، وذلك من خلال قيام البنوك بتحويل مستحقات الموردين مباشرةً إلى حساباتهم المصرفية، على أن تقوم وزارة المالية بسداد المستحقات المالية للبنوك.

11. منصة تفاكر:

هي منصة إلكترونية تُعنى باستقبال الأفكار والمقترحات والحلول التي تساهم في تحسين المالية العامة، وتحقيق استدامتها من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية.وتستهدف المنصة في مرحلتها التجريبية موظفي وزارة المالية، على أن يتم توسيع الفئة المستهدفة تدريجياً بالاعتماد على نتائج المرحلة التجريبية.

12.حساب الخزينة الموحد:

هو حساب مصرفي (بنكي)، تؤول ملكيته إلى وزارة المالية، يختص بالتعامل بشكل يومي مع الإيرادات والمصروفات الحكومية؛ مما يتيح إدارة وتوجيه الموارد النقدية الحكومية التوجيه الأمثل ويهدف الحساب إلى :

- زيادة كفاءة وفاعلية إدارة الأرصدة النقدية الحكومية، من خلال تخفيض حجم النقد غير المستغل؛ وبالتالي زيادة العائد على النقد وتقليل الاقتراض.
- تحسين مراقبة تنفيذ الموازنة من خلال توفير معلومات سريعة ودقيقة عن المصروفات والإيرادات وبالتالي تحديد المركز المالي للحكومة.
- تقليل الرسوم وتكاليف المعاملات البنكية.
- تسهيل عمليات الدفع.
- تسهيل عمليات التسويات البنكية.

الخاتمة

وفي الختام ، يتضح أن سلطنة عُمان حققت العديد من النتائج والمؤشرات الإيجابية في عام 2021م نتيجة الإجراءات الحكومية المتخذة وتضافر الجهود التي بذلتها الوحدات الحكومية في تحقيق الأهداف الوطنية. ومواصلة ذات النهج سوف ينعكس بالإيجاب على عام 2022م؛ الأمر الذي من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية.

وندعو الله العلي القدير أن يكلل جهودنا الوطنية بالنجاح تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق - حفظه الله ورعاه-.

2022

الميزانية العامة للدولة

www.mof.gov.om